الصادرات.. كلاكيت إلى ما لا نهاية

منظومة المواصفات القياسية.. الباب الرئيسى لدخول أسواق التصدير

الجودة والسعر المنافس أساس النجاح لأية سلعة

هل يكف معيارا الجودة ومنافسة السعر لتحقيق نجاح تصديرى؟ وعلى من يقع عبء تمويل الأعباء اللازمة لتوفير الآليات للتصدير من رأس المال العامل للمؤسسة الصناعية؟ أم أن هناك أوعية تمويلية مصرفية سيتم تخصيصها لهذا الغرض؟

أسئلة طرحها علينا د.نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر ومستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب محددا الأعباء فى 6 أعباء أساسية، تمويل تواجد المنتج بالخارج بصورة دائمة وتكلفةإنشاء آلية التوزيع وإنشاء آلية التحصيل وآلية خدمات ما بعد البيع وإنشاء، آلية التعامل مع شكاوى العملاء واستيفاء الرغبات المستقبلية للسوق.. يتساءل عن حقيقة ما يتم تصديره؟ وهل تصدير للخامة أم للطاقة أم للقيمة المضافة؟!

أهمية متزايدة

أكد د.نادر رياض أنه لاجدال فى أن التصدير يحتل أهمية متزايدة فى أولويات السياسة الاقتصادية للصناعة الوطنية خاصة فى ظل تشابك العلاقات الدولية وانصهارها فى بوتقة واحدة لا تخلو من التناقضات بل والصراعات أيضا.. وتدعم الدولة قضية الصادرات موظفة فى ذلك آليات كثيرة يأتى على رأسها فتح المجال للاستثمار فى جميع المجالات الانتاجية وما واكب ذلك من استقدامه لتكنولوجيا متطورة وتقنية حديثة بل وتوفير الحماية لها كلما كان ذلك ضروريا.

أضاف أن الصناعات الهندسية تختلف عن الصناعات الأخرى كالغذائية والدوائية وغيرها فى توجهها التصديرى، فهى تحتاج لإنشاء آلية تسويق بالدول المصدر إليها كذلك وآلية لتوفير خدمات ما بعد البيع بما فى ذلك من قطع غيار وأفراد مدربين على أداء تلك الخدمات وهو ما يتحول فى النهاية لاستثمارات ضخمة تقدر بالملايين.

أشار أنه لتعزيز (الترويج) يجب الترويج للصادرات المصرية لدى المستوردين الرئيسيين بالتنسيق مع مكاتب التمثيل التجارى بالخارج واعداد قاعدة بيانات ومعلومات عن احتياجات الاسواق العالمية كذلك القيود والتشريعات والمواصفات بكل سوق ليكون لك مرشدا وهاديا فى تحرير التوسعات والتنويع فى الصناعات بما يخدم قضية التصدير والمستثمرين فى آن واحد، وضرورة التوعية بالتواجد فى الأسواق العالمية لمواكبة ما يطرأ من مستجدات ومواجهة الشركات المنافسة وإنتاجها المتزايد كذلك مواجهة الاستيراد للسلع المثيلة من الأسواق الخارجية.

جودة السلع

أضاف أنه مع ازدياد حدة المنافسة وشراستها فى الاسواق العالمية وفى إطار اتفاقيات الشراكة تظل القدرة على التصدير محكومة بجودة السلع والمنتجات المصدرة التى تمكن المنتج المصرى من المنافسة، لذلك تظل عملية التوسع والتنويع فى اتجاه التصدير محكومة بمعايير لتحقيق الجودة بتكفة ملائمة ومقبولة من خلال استخدام تكنولوجيا مناسبة / عمالة مدربة ووجود إدارة واعية رشيدة واستخدام أساليب ووسائل ومعايير فعالة لضبط الجودة خلال المراحل المختلفة للإنتاج وتأكيد جودة المنتج النهائى.

منظومة المواصفات

أكد رياض أن خير إعلان عن سلعة أن توصف بأنها مطابقة لمواصفات عالمية معينة مثل DIN الألمانية أو BS البريطانية أو ASTM الأمريكية فالوصول بمنظومة المواصفات القياسية المصرية لمستوى الاسم العالمى يتيح للمنتجات المصرية فرصا تصديرية مؤكدة والمفتاح السحرى لأسواق التصدير لمأمولة أن تصبح ESS رمزا من رموز الثقة والجودة فى الوعى التجارى العالمى والاقلالمن جميع أشكال وأنواع الاهدار والأخذ بنظم الصيانة الوقائية المخططة واتخاذ إجراءات فاعلة لمكافحة الاغراق وتهيئة وتنمية الكوادر الفنية والقانونية القادرة على معالجة دعاوى الاغراق.

إصلاح داخلى

يرى أحمد حلمى عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الاخشاب ومنتجاتها باتحاد الصناعات ونائب رئيس مجلس إدارة مصنع موبل الشرق لتصنيع الاثاث.. أن معيار الجودة والمنافسة السعرية تحت أى نظام عاملان رئيسيان فى نجاح أى صناعة فى التصدير

نادر رياض

لكن هناك عدة معوقات لابد من علاجها أولا حتى تصل إلى معيار جودة وسعر يجعلها منافسين فى أى سوق خارجى.

وأوضح أن عدم الاسراع فى حل معوقات التصدير سينعكس سلبا على الإنتاج منها النقص فى العاملين الفنيين وعدم ملائمة المناهج التعليمية لمتطلبات الصناعة فى الوقت الذى تظهر فيه كوادر فنية على أعلى مستوى فى الدول المحيطة بنا وهو أمر خطير يجب التصدى له ووجود آلية بها تزيد بها من كفاءة ومهارة الفنيين فى مختلف القطاعات الصناعية فضلا عن معوقات إدارة وبيروقراطية حكومية وتغيير السياسات وعدم وجود نظام جمركى يساند التصدير وكل هذه المعوقات تضرب التصدير فى مقتل!..ولا تسمح بظهور أية محاولات للتصدير.

أضاف أننا كصناع نحاول ولاتقف محاولاتنا عند حد معين لكن الاجابة على سؤال هل معيار الجودة والسعر كافيان لتحقيق نجاح تصديرى؟ أمر صعب فالجودة دون تسهيلات للمصدرين ووجود مناخ يشجع على الإنتاج لن تكون كافية وحدها لتحقيق نجاح فى التصدير.

تسهيلات

طالب حلمى بضرورة وجود تسهيلات فى الضرائب وتوفير النقد الأجنبى والعمل على وجود استقرار لمناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الأجنبية

سمير عارف

واعادة النظر فى معدلات الضرائب وكلها عوامل من شأنها الوصول إلى معدل يجعل معيارى الجودة والمنافسة السعرية عاملين كافيين لتحقيق نشاط فى التصدير.

انتقد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة الاخشاب ومنتجاتها الروتين خاصة فى الجمارك وتعامل الأجهزة المسئولة عن التصدير مع جميع المصدرين رغم وجود قائمة بيضاء للشركات المصدرة من أجل التيسير لها وحل أى مشاكل تعوق حركة الصادرات.

دعا إلى بإعادة النظر فى سياسات التسويق ودعمها من قبل الدولة عن طريق تسهيل فى المعارض والاتصال بالمستوردين فى الاسواق الخارجية.

التكلفة

من جانبه أكد سمير عارف أمين صندوق جمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان.. أن المعيار السعرى والمنافسة معناها وصولنا لحد الكمال وتخفيض التكلفة الانتاجية وساعتها تستطيع أن ننافس بالسعر دون أية خسائر.

قال إن وصولنا لحجم إنتاج كبير وتخفيض التكلفة على المنتج النهائى فى حد ذاته امر يحقق زيادة فى الصادرات ويكسبنا الثقة فى اختراق اسواق جديدة لصالح الصادرات المصرية.

اضاف ان المنتجين فى جميع القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية بحاجة الى تيسيرات من الحكومة والأجهزة التنفيذية ليساعدونا على تخفيض الاعباء والنزول بالسعر الى ادنى معدل بما يسمح لنا بالمنافسة فى السعر وفى الجودة.

اكد ان كل الجهود تتضافر حاليا على اساس خفض التكلفة للوصول الى سعر منافس وهذا ينعكس بالايجاب على عملية الجودة التى تعتبر الاساس فى الانطلاق الى الاسواق العالمية.

جودة وسعر

اوضح عارف ان المتاح العام للاستثمار والصناعة فى مصر لابد ان يكون مهيئا للصراع من اجل النمو والتقدم ومن ثم الوصول الى اعلى معدلات الجودة وادنى معدلات السعر وبهما يمكننا ان ننجح تصديريا ولكن هناك عوامل مساعدة يجب ان تؤخذ فى الاعتبار حتى يتحقق لنا ما نريد بالتصدير وحتى لا يكون التصدير مجرد شعار اجوف ليس له معنى .

انتقد امين صندوق جمعية مستثمرى العاشر من رمضان عملية تأخير البضائع فى الجمارك وبطء الاجراءات التى تعوق حركة تنمية الصادرات.

قال نحن فى حاجة الى اعادة النظر والتفكير ببعد نظر وعن قناعة لكل القائمين على عملية الصادرات عن طريق تبسيط الاجراءات الائتمانية بالبنوك والاجراءات الجمركية فى تهيئة الجو العام لنمو الصادرات ونجاح المنتجين المصريين فى اختراق الاسواق الخارجية واستمرار التواجد بتلك الاسواق وتحقيق نجاح تلو آخر بما ينعكس على سمعة المنتج المصرى بتحقيق سمعة طيبة كفيلة بدعمه فى اى سوق جديدة يدخلها.

ثورة تصحيح

يرى د. اشرف جورجى عضو جمعية مستثمرى العاشر من رمضان ان اهم نقطتين تعوقنا فى الوصول الى معدل جودة وسعر نستطيع بهما ان ننجح تصديريا وجود مكونات مستوردة فى جميع قطاعات الصناعة والنقطة الثانية نسبة الجمارك العالية على خامات ومستلزمات الانتاج وارتفاع معدلات الضريبة والروتين الامر الذى لا يتحقق معه الوصول الى معيارى جودة وسعر مناسبين لنجاح التصدير.

اوضح ان التكامل بين الصناعات الكبيرة والصغيرة والتعاون بينهما لتكون الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة صناعات مغذية قادرة على ان تعوض الصناعات الكبيرة من احتياجاتها من الخارج لا يقل اهمية عن معيار الجودة والسعر وهذا النوع من التكامل لن ينجح فى اى تصدير.

قال ان هذا الدور مسئولية جمعيات المستثمرين والهيئة العامة للتصنيع واتحاد الصناعات حتى تحقق نموا داخليا فى الانتاج وبعدها تنطلق للتصدير.

إعادة النظر

أكد ان تخفيض التكلفة الانتاجية يصل بنا الى منافسة سعرية مناسبة ويجعلنا نبحث عن التطوير فى الانتاج مما ينعكس بدوره على جودة المنتج ولكن يتطلب ذلك جهودا جبارة من الحكومة بمشاركة الصناع فى اعادة النظر فى القوانين الطاردة للاستثمار والتى تمثل حجر عثرة فى طريق تنمية الصادرات المصرية.

طالب بعلاج التشوهات الجمركية واعادة النظر فى الاجراءات الروتينية العقيمة التى تواجه المصدرين فضلا عن اعادة النظر فى معدلات الضرائب فضلا عن ضرورة التواصل بين الصناع وبين الجهات البحثية ومراكز التكنولوجيا وعمل الدعاية المناسبة للترويج للسلع والمنتجات المصرية ودعم الاشتراك فى المعارض الخارجية المتخصصة فضلا عن ضرورة توفير الاعتمادات بالبنوك اللازمة لاستيراد الخامات اللازمة للتصنيع وتسهيل وسائل النقل والشحن وتبسيط اجراءات تأسيس الشركات ومنح التراخيص.

ثورة تكنولوجية

أكد نحن فى حاجة الى ثورة تكنولوجية ومعلوماتية وادارية فى جميع الاجهزة الحكومية وجميع القطاعات المسئولة عن الصناعة والتصدير ودعم المراكز البحثية الخاصة بتقديم الدعم الفنى للصناع.

جريدة العالم اليوم ٢٠٠٣/٨/١٦ العالم اليوم